جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي
Larbi Ben M'hidi University
Oum El-Bouaghi

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

دروس عبر الخط:

في مادة قانون مكافحة الفساد ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق L.M.D تخصص قانون عام

السنة الجامعية:2023/2022

الدكتور/ عبد العزيز شمــلال

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ٤١﴾ الروم: ٤١

مقدمة :

يتمثل الفساد في الحياة العامة باستخدام السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب أو أرباح أو منافع شخصية بالمخالفة للقوانين و التشريعات و المعايير الأخلاقية في التعامل. و من صور الفساد الشائعة الرشوة في الوظائف العامة، و الاختلاس من المال العام، و الاحتيال، و النصب، و التزييف و التزوير في التقارير الرسمية. و يعد الفساد نوع من السلوك المنحرف عن السلوك السائد و المقبول في المجتمع، و المقترن في ذات الوقت بهدف معين يتمثل في تحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة. و بذلك يكون الفعل الفاسد بمثابة سلوك معادي يضمن للشخص الذي يقوم به الحصول على مميزات و مكاسب معينة مثل المكافأة المادية ، أو الترقية السريعة ، و ما يترتب على ذلك من حدوث خسارة مادية أو مالية للتنظيمات الإدارية من جانب و الجمهور من جانب أخر.

يعتبر الفساد كالسرطان الذي ينخر الدول والمجتمعات ويهدم كل مرافق الحياة والكرامة الإنسانية ، وتعد الدول الصناعية الكبرى حسب دراسة قدمها أساتذة بجامعة كاليفورنيا رأس الفساد وعينه، تقوده مجموعة من الشركات المتعددة الجنسيات لأنها بقوتها الاقتصادية استطاعت أن تدخل وتسيطر على الدول النامية والتي استشرى فيها الفساد، فكل يشكل جزء من صفقاتها هذه الشركات التي استطاعت بفضل ضغط من لدن قادة مجموعة الثمانية من اختراق دول العالم الثالث التي نخرتها المديونية وأصبحت عبارة عن جيوب تدفع منها الرشاوى وسيشتري بها الفساد خدمة لمصالح جهات نافذة لا توان أمام فرصة شيوع الفساد طالما أنه يعود عليها بالربح، والجزائر باعتبارها جزء لا يتجزأ من العالم فهي ليست في مأمن من الفيروس الذي لا يرحم وأمام الزحف المخيف لعدوى الفساد عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات التي اقتحمت فضاء الجزائر . و هذا ما أدى الى انتشاره بصوره المختلفة نتيجة تفاعل مجموعة من الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الإدارية و التي تنعكس بطبيعة الحال أثاره على كافة قطاعات المجتمع، وربما لا تكون الجزائر أسوأ من غيرها من الدول العربية، ولكن الحرية النسبية للصحافة وقوة المجتمع ككل. الأمر الذي أستوجب وضع مجموعة من الآليات لمكافحة الفساد و الرشوة سواء على المستوى الدولي أو الوطني و منها الجزائر التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المؤرخة في 31 أكتوبر 2003، و بعدها أصدرت مجموعة من النصوص القانونية لمكافحة هذا الداء، و على الخصوص القانون رقم 06 -01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته موضوع مادة قانون مكافحة الفساد المدرجة ضمن عرض التكوين لطلبة السنة الثالثة ليسانس(L.M.D) تخصص قانون عام و نوزع مفردات المادة عبر خمسة دروس كما يلي:.

الدرس الأول: ماهيـــة الفساد
الدرس الثاني: التعريف بصفة الجاني(الركن المفترض) في جر ائم الفساد
الدرس الثالث: التدابير الوقائية في القطاعين العام و الخاص
الدرس الر ابع: المحور الر ابع: جر ائم الفساد و اجراءات متابعتها
الدريس الخامس: التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد

الدرس الأول: ماهية الفســـــــــــــــاد

الكفاءات و الأهداف التي يرمي إليها الدرس:

- معرفة الطالب: تعريف الفساد (من الناحية الاصطلاحية - الناحية الشرعية)،
- معرفة الطالب: التأصيل التاريخي للفساد عبر:(العصور القديمة- العصور الوسطى- العصر الحديث).
-

الفئات المستهدفة:

طلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص قانون عام

المراجع المستعملة في إعداد الدرس:

1- الجوهري عبد العظيم محمد، تأملات قرآنية في الدعوة و المجتمع، مكتبة وهبة، ط1، 1998.
2- د/ فاديا قاسم بيوض، الفساد أبرز الجرائم الاثار و سبل المعالجة، منشورات الحلبي الحقوقية ط1 ،2013، بيروت، لبنان.
3- حسن نافعة: دور مؤسسات الدولة و منظمات الشفافية في مكافحة الفساد، مقال منشور ضمن الملف الذي اعده مركز الوحدة العربية، تحت عنوان: الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ،ط1، سنة 2004.
4- نواف سالم كنعان ، الفساد الإداري المالي أسبابه ، آثاره ،وسائل مكافحته ، مجلة الشريعة والقانون ، كلية القانون ،جامعة الشارقة، الإمارات يناير 2008، العدد 33.
5- عبد الله بن مسفر الوقداني، نظرية الفساد عند إبن خلدون، دورية الإدارة العامة، المجلد50، الرياض، سبتمبر 2010، العدد4.
6- داوود خير الله ، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان ،2004، العدد 309.
7- حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون عام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة، إشراف أ- د/ الزين عزري، السنة الجامعية 2013/2012.
8- مصطفى العوجي ، النظرية العامة للجريمة، ط1، بيروت، لبنان، مؤسسة نوفل ش م م، 1984.
9- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد و الاصلاح - دراسة مقارنة- منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2003.
10- المقال المنشور بالموقع الالكتروني ل:أمريكا LHVnews ، رمز الخبر: 2525، تاريخ النشر: 02 ماي 2013- على الساعة: 13.22).

11- الخبر المنشور عن وكالة الأنباء اليمنية(سبأ) http ://www.saba.ye/ar، الجمعة21 أفريل2017 الساعة08:06:58 نقلا عن وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)11 مارس2017.
12- المقال المنشور بعنوان :"الاتحاد الإفريقي يوقع على اتفاقية مكافحة الفساد" في (بانا برس) ، 10يوليو2003،التوقيت:15.29
13- أ- د/ رشيد زوايمية، ملاحظات حول المركز القانوني للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، مخبر العولمة و القانون الوطني، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مولود معمري بتزي وزو، العدد الأول، لسنة2008.
14- د/ زبير عياش ،الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا من منظور الألية الإفريقية لتقييم النظراء، مداخلة بالملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقبق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر ، يومي25-26 نوفمبر2013،المنشور على الانترنت.
15- مقال د/ هند غزيوي، بعنوان: الجهود العربية و الدولية لمكافحة الفساد "من منظور قانوني"، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، العدد:12 سنة:2016.

الدرس الأول: ماهيـــــــــة الفساد

نتناول في هذا الدرس جزء من التعريفات التي قيلت في مسألة الفساد و كذا تأصيله التاريخي عبر العصور و الحضارات المختلفة، و يكون ذلك فيما يلي:

الفساد في اللغة من: فسد يفسد (بضم السين) فهو فاسد و فسد (بضم السين) أيضا فهو فسيد ، و أفسد ، و المفسدة ضد المصلحة ، و فساد الشيء يعني تلفه و عدم صلاحيته. و الفساد: نقيض الصلاح ، و المفسدة خلاف المصلحة و الاستفساد خلاف الاستصلاح .

التعريف الشرعي للفساد: ان الفساد هو عكس الصلاح حيث يعرف الشيء بضده، [1] مصداقا لقوله تعالى: "و لا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها و ادعوه خوفا و طمعا ان رحمة الله قريب من المحسنين".

و نظرا لخطورة الفساد في المجتمع ورد ذكره في القرآن الكريم و في مواضع متعددة أكثر من 50 موضعا، و معظم هذه الآيات اشارت الى جملة من المفاسد بعينها كالشرك و اتلاف الفروع و الثمار و اهلاك النسل ...و نهب الاموال...و غير ذلك من انواع الفساد و صوره و فسره المفسرون أيضا تفسيرات عديدة نذكر على سبيل المثال ما يلي:

-"ظهر الفساد في البر و البحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون". و يعني أيضا المعاصي كما جاء في قوله تعالى: -"فأكثروا فيها الفساد". -"و تعثوا في الأرض مفسدين". إضافة للآية:27 من سورة البقرة، الآيتين:77و83 من سورة القصص، و الآية:33 من سورة المائدة. كما نجد أحاديث كثيرة في النهي عن الفساد و منها: عن أبي حاتم المزني أنه قال: قال رسول الله (ص)"أذا خطب اليكم من ترضون دينه و خلقه فأنكحوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الارض و فساد عريض". عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: سمعت أبا القاسم (ص) يقول: "إن فساد أمتي على أيدي اغليمة من قريش". و كذلك قوله(ص):"بدأ الاسلام غريبا و سيعود غريبا كما بدأ، فطوبى للغرباء" ، قالوا يا رسول الله و من الغرباء؟ قال: الذين يصلحون ما أفسد الناس.

التعريف الاصطلاحي للفساد: فيه ثلاث اتجاهات: **الاتجاه الأول:** يرى أصحابه أن الفساد هو وسيلة لاستخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق منفعة ذاتية في شكل عائد مادي أو معنوي من خلال انتهاك القواعد الرسمية. **الاتجاه الثاني:** يركز أصحابه على أن السلوك المنطوي على الفساد هو السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية الرسمية التي يفرضها النظام السياسي القائم. **الاتجاه الثالث:** يرى هذا الاتجاه الفساد بأنه مجموعة من الاختلالات الكامنة في الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للمجتمع.

التأصيل التاريخي للفساد: المتمعن في مختلف الوثائق و المصادر التاريخية يستشف منها ان هذه الاخيرة أكدت بوجود العديد من صور الفساد منتشرة بدءا من الحضارات القديمة و انتقالها فيما بعد الى العصور الوسطى و منها الى العصر الحديث و اخيرا عصرنا الحالي الذي عرف تزايد مذهلا في استفحال و انتشار ظاهرة الفساد على كل المستويات و عبر كل الدول مهما كان وضعها. لذلك يتوجب علينا التعرض للفساد عبر هذه الحقب مستدلين ببعض نماذج من الحضارات المتعاقبة و يكون ذلك كما يلي:

الفساد في الحضارات القديمة: تشير الابحاث المختلفة لعلماء الاثار بوجود العديد من الدلالات في حفرياتهم كمسلات او اسطوانات او احجار منقوش عليها نصوص قانونية سواء في الحضارة القديمة بواد الرافدين ،الحضارة الفرعونية ، الحضارة الاغريقية و الحضارة الصينية القديمة و سوف نستدل بالبعض منها فيما يلي:

أولا- الفساد في حضارة بلاد الرافدين: هي من اقدم الحضارات ظهرت مع الاقوام التي استوطنت العراق و من بين شواهدها التي اشارت الى البعض من مظاهر الفساد و العقوبات المقررة لها نذكر القوانين التالية: (أوروك - أورنامو - الالواح السومرية - محاضر جلسات مجلس أرك...) و غيرها.

ثانيا - الفساد في الحضارة الفرعونية: لقد احتلت الشرائع الفرعونية منزلة هامة في تاريخ تدوين القوانين، و ميزتها انها فرقت بين الجرائم الماسة بالنظام العام ، و بالملك و أسرته ، و تلك الماسة بمصالح الافراد .

ثالثا- الفساد في الحضارة اليونانية(الاغريق): المعروف عن هذه الحضارة انها عرفت انتعاشا كبيرا في شتى مجالات الحياة و خاصة في مجال الفكر و السياسة و كانت انظمتها ديمقراطية، حيث اجهزة الحكم فيها كما اشار اليها الباحث حاحة عبد العالي تتكون من ثلاثة اجهزة و هي: [1] المؤتمر العام: يشمل جميع المواطنين، مجلس500: ابتدعته اثينا لتلافي ضعف المؤتمر العام، المحاكم : تقوم بالفصل في العقاب و مراقبة الموظفين و اختيارهم لتولي الوظيفة.

رابعا- الفساد في الحضارة الرومانية: بالرغم من التطور القانوني الذي عرفته هذه الحضارة و لا سيما ما تعلق بالنظام الاداري ، و فكرة المركزية و اللامركزية، نظام التوظيف و الحكم المحلي و غيرها، إلا أن هذه الحضارة لم تخلو كسابقتها من صور الفساد، و لاسيما في مجال التعيين في الوظائف العليا التي تتم الا بالوراثة او بالشراء، و كذلك المحسوبية و الوساطة.

الفساد في العصور الوسطى: لقد تميزت هذه الفترة بتوسع تفشي ظاهرة الفساد بكل صوره التي لم تقتصر فقط على نظام الحكم و الادارة العامة بل توسع حتى الى المؤسسات الدينية ، و خاصة في اوروبا مع ظهور النظام الاقطاعي مباشرة بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية ، حيث تميز بان الوظائف العامة تشغل عن طريق الارث، و التعيين يتم بالوساطة و المحاباة و الاسبقية دائما للأقارب و المعارف. و للمزيد من المعلومات المفصلة حول هذه الحضارات راجع/ عبد العالي حاحة المرجع السالف الذكر و لاسيما الصفحة من31 و ما يليها.

الفساد في العصر الحديث: و إبان حكم الملوك كان الفساد وسيلة للتأثير على البرلمان من خلال شراء أصوات أعضائه ، و شراء المناصب في البحرية و الجيش ، و حتى المقاعد في البرلمان و خاصة من طرف الاقطاعيين واستمر هذا الامر الى غاية نهاية القرن التاسع عشر. و انتشر الفساد كذلك في فرنسا بشكل كبير في مرحلة ما قبل الثورة ، بالرغم من ما تم اصداره من نصوص ملكية جرمت جميع اشكال الابتزاز و التبديد للممتلكات او الاموال الملكية، و الاختلاس و استغلال السلطة من طرف العسكريين و شاغلوا هذه الوظائف. اما الولايات المتحدة الامريكية عرفت فضائح مالية كبرى خاصة مع نهاية القرن19 ، و لقد استفحل الفساد بشكل كبير و سمح للصناعيين و المهندسين و أصحاب المال التغول و الاستلاء على الأراضي و القطاعات الحساسة. و لعل أشهر قضايا الفساد في أمريكا هي قضية "واترغيت" التي ارغمت الرئيس نيكسون بالتخلي عن منصبه ، و يرجع الفضل في طرح إشكالية الفساد الى الصحفيين المتخصصين في التحقيقات (Lincoin Steffens-Henry J.Ford) و هذا سنة 1902 و نشرهما لنتائج تحقيقاتهما في كتاب صدر عام 1904 باسم "عار المدينة" ، هذا العمل الصحفي شكل اهتمام العام و الخاص في الولايات المتحدة الامريكية و اعتبر نقطة انطلاق لحركة اصلاحية لمؤسسات مهمة في الدولة المحلية و الفدرالية. لقد ازداد الاهتمام الدولي بالتعاون المشترك لمكافحة الفساد بكل أنواعه في العصر الحديث، من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات و المعاهدات الدولية لمكافحة الفساد، تتأرجح هذه الجهود الدولية بين ما هو دولي و ما هو إقليمي، نذكر منها ما يلي:

- اتفاقية المدونة العامة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الموقعة بتاريخ 1979/12/17. - الاتفاقية المتعلقة بأخلاقيات المهنة الجمركية (تصريح اورتشة) سنة 1982. - اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية سنة 1997. - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000. - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة2003. - المنظمات الدولية لمكافحة جريمة تبيض الاموال(مجموعة العمل المالي و لجنة بازل الدولية).

إضافة إلى الجهود الدولية الأخرى كالقرارات، التوصيات ،الاعلانات و البرامج الدولية لمحاربة الفساد نذكر منها كذلك على سبيل المثال لان المقام لا يتسع للتطرق لها بمجملها و منها:

القرار 45/121 في14 ديسمبر 1990،و القرار 46/152 في 30 جويلية 1992 و قرارات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي 1995/14 في 24 جويلية 1995 بشأن إجراءات مقاومة الفساد و 16/ 1998 بشان إجراءات مقاومة الفساد. و قد أثمرت هذه الجهود بتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها 4/58 المؤرخ في 31 أكتوبر 2003 لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و التي كانت الجزائر من أولى الدول التي صادقت عليها، وتضع هذه الاتفاقية آليات تتضمن إجراءات التعاون بين الدول الأعضاء لإرجاع الممتلكات المسروقة إلى دولها الأصلية .تجريم و مقاضاة أعمال الرشوة و الاختلاس و غسل الأموال و إساءة استعمال السلطة كما تلزم الدول الأعضاء بسن قوانين تحظر أنواعا من الفساد مثل وضع إجراءات تجبر السياسيين و الأحزاب السياسة على الإعلان بصراحة عن كيفية تمويلها و يتوقع أن تحدث هذه الاتفاقية اختراقا في مكافحة الفساد.

و من التوصيات الصادرة في إطار مكافحة الفساد نذكر البعض منها:

- التوصية رقم:R(2000)10، الصادرة عن اللجنة الوزارية للدول الاعضاء في مجلس الاتحاد الاوروبي حول المدونة النموذجية لقواعد سلوك الموظفين العموميين لسنة2000، - التوصية رقم:Rec(2003)4، الصادرة عن اللجنة الوزارية للدول الاعضاء في مجلس الاتحاد الاوروبي حول القواعد المشتركة ضد الفساد في تمويل الاحزاب السياسية و الحملات الانتخابية لسنة2003، - توصية مجموعة العمل التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حول تدعيم مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، الصادرة في 2009/11/26. - توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الموجهة الفاعلين في التعاون للتنمية حول تسيير مخاطر الفساد لسنة2016.

اما بالنسبة للإعلانات و البرامج الدولية لمكافحة الفساد نذكر منها على الخصوص:

- إعلان الأمم المتحدة ضد الفساد و الرشوة في المعاملات التجارية.1997/02/21. - إعلان ليما سبتمبر1997. - البرنامج الدولي ضد الفساد المنعقد من طرف المركز الدولي لمكافحة الجريمةCICP"عام 1999. - إعلان فينا المنعقد ما بين:10-17 أفريل 2000. - إعلان السلفادور المنعقد بالبرازيل في الفترة من 12 الى19 أفريل2010. - إعلان بشأن الإستثمارات الدولية و الشركات متعددة الجنسيات 25 ماي 2011.

إضافة الى:

- الجمعية الدولية لمكافحة الفساد، - المنظمة الدولية للبرلمانيين ضد الفساد "غوباك"(GOPAC)هي شبكة دولية من البرلمانيين، - صندوق النقد الدولي،- البنك الدولي، - الشرطة الجنائية الدولية.

والميكانيزمات المؤسساتية غير الرسمية أو غير الحكومية لمكافحة جر ائم الفساد و منها:

- منظمة الشفافية الدولية و من أهم آلياتها لمكافحة الفساد نذكر ما يلي: - الكتاب المرجعي source book ،- مؤشر الفساد .Corruption. Perception. Index، - نظام النزاهة الوطني N.I.S،- التقرير الشامل عن الفساد G.R.C. إضافة الى المنتدى الاقتصادي (دافوس)، و مجموعة الثمانيةG8 و دورهما في مكافحة جرائم الفساد. كما نشير كذلك إلى الجهود الاخرى بداية بالأوروبية:(اتفاقية القانون الجنائي ضد الفساد الصادر سنة 1999 عن مجلس أوروبا، اتفاقية القانون المدني بشأن الفساد الصادر عن مجلس أوروبا، اتفاقية مكافحة الرشوة بين موظفي الجماعات الأوروبية أو موظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي).

الجهود الامريكية: (الاتفاقية المشتركة بين الدول الأمريكية لمكافحة الفساد ، و تم بعد ذلك إنشاء آلية مراجعة النظراء لرصد التطبيق و هذا سنة 2001، و حالياً هناك 33 دولة من ضمنها الولايات المتحدة مشاركة في هذه الاتفاقية، كما تعتبر منظمة الدول الأمريكية الإطار الأكثر تمثيلا للدول الامريكية).

الجهود الأسيوية: (مجموعة المبادئ الغير ملزمة ضد الفساد، المعروفة بخطة عمل البنك الآسيوي للتنمية ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ، تم تطويرها برعاية البنك الآسيوي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، إضافة الى الية مراجعة النظراء لسنة 2004).

و قد صادقت الدول الافريقية على العديد من الأليات التي و إن اختلفت في تسمياتها فإنها تشترك في مسعاها إلى مكافحة الفساد و تأسيس حكم راشد من بينها(اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، الميثاق الإفريقي لقيم و لمبادئ المرفق العام و الإدارة، ميثاق الوظيفة العمومية بإفريقيا و الألية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء).

أما الدول العربية وضعت الوقاية من الفساد و مكافحته في مقدمة أولوياتها و كانت السباقة في التكفل بهذه الظاهرة، حيث قامت باتخاذ العديد من الإجراءات، نذكر منها على سبيل المثال:(خطة التطوير و التحديث و الإصلاح التي أقرها مؤتمر القمة العربي في تونس سنة2004، مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية سنة2005 الأردن، إنشاء المنظمة العربية لمكافحة الفساد سنة2005،توصيات الندوة الوزارية العربية لسنة2006،الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لسنة2010،الشبكة العربية لمكافحة الفساد ،و منها المنظمة العربية لمكافحة الفساد و الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لسنة2014) .

و كل هذه المبادرات و غيرها و الرامية لمكافحة الفساد تطرقت إلى معنى و جرائم الفساد محور الدراسة في هذا المقياس.

تطبيقات الدرس الأول: ماهية

- ما المقصود بالفساد؟
- ما هي مراحل ظهور الفساد؟
- كيف تصدى العالم لظاهرة الفساد؟
- أذكر أهم الصكوك الدولية لمكافحة الفساد.